

برنامج التعويض العاجل في تيمور ليستي¹

بعد قرون طويلة من الحكم الاستعماري البرتغالي لتيمور الشرقية، وقع انقلاب يساري في البرتغال مهد الطريق لزوال الاستعمار عن تيمور، كما أدى إلى حدوث توتر وعنف في البلاد نتيجة تنافس الأحزاب السياسية وتشاحناتها على السلطة، وبعضها كان بتأييد من دولة أندونيسيا المجاورة. ولكن أندونيسيا كانت تهتم بعدم حصول تيمور الشرقية على الاستقلال. وعندما غزت أندونيسيا في عام 1975 تلك المنطقة المعروفة الآن باسم تيمور ليستي، فإن الاحتلال العسكري وما أعقبه من أحداث قتل على نطاق واسع، واختفاءات، وتعذيب، واغتصاب جنسي، ونزوح السكان، وتخريب الممتلكات، لم يكن موضع انتقاد من الدول الغربية وحلفائها في المنطقة. وطوال السنوات الخمس والعشرين التالية ظلت القوات العسكرية الأندونيسية ترتكب انتهاكات للحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية للسكان. وتصاعدت أعمال العنف والتخريب أثناء عقب الاستفتاء الذي أجري بتأييد من الأمم المتحدة في 1999، والذي أدى في النهاية إلى إعلان استقلال تيمور ليستي في 2001. وأنشأت الأمم المتحدة لجنة للحقيقة تتدعى "لجنة القبول والحقيقة والمصالحة"، وتوصلت هذه اللجنة إلى الكشف عن أن حوالي 183,000 شخص لقوا حتفهم من 1974 حتى 1999 نتيجة ذلك الصراع، وأن 18,000 منهم قد قتلوا أو اختفوا بطرق غير شرعية، وأن آلافاً غيرهم قد خضعوا للتعذيب والاحتجاز والاعتصاب الجنسي.

وقد ساهمت انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في زيادة عدد الضحايا، فقد مات ما لا يقل عن 84,200 شخص بسبب الجوع والمرض نتيجة تلك الانتهاكات، وطردت القوات العسكرية الأندونيسية جموعاً غفيرة من تيمور الشرقية من مساكنهم، ودمرت مصادر الغذاء والماء. وعندما فر السكان إلى داخل البلاد، ضربت القوات الأندونيسية تلك المناطق بالقنابل وذلك لمنع زراعة المحاصيل الغذائية، مما أدى إلى انتشار المجاعات. وبعد هذا فرضت الحكومة الأندونيسية قيوداً شديدة على زراعة اشجار البن وأمرت بتصدير الأخشاب إلى الخارج لجريد تيمور من هذه الثروة. وكذلك عقدت أندونيسيا معاهدة مع استراليا لتشجيع استراليا على استغلال الثروة النفطية ونتج عن انتهاك الموارد الاقتصادية لتيمور الشرقية ليس فقط حرمان السكان من الدخل، ولكنها أيضاً قضت على تيمور الشرقية بأن تظل تحت وطأة الفقر والاعتماد على المعونة الخارجية، وحدثت القلاقل الاجتماعية، وسلسلة من أحداث العنف والجرائم السياسية.

وعلى الرغم من وضوح الحقائق التي توصلت إليها لجنة الحقيقة والمصالحة، فقد استمرت سياسة الإفلات من العقوبة، ولا سيما من جانب كبار الشخصيات الأندونيسية التي انتهكت الحقوق. وأنشأت الأمم المتحدة وحدة للتحقيق في الجرائم الخطيرة في تيمور ليستي. أدانت 74 من التيموريين بارتكاب جرائم العنف 1999، ولكنها لم تتمكن من ترحيل أكثر من 300 شخص ممن أدينوا وكانوا يعيشون في أندونيسيا. وأنشأت أندونيسيا محكمة خاصة لحقوق الإنسان في (جاكاتا) لمحكمة المسؤولين عن أعمال العنف، ولكنها لم تقرر ضرورة محاسبتهم. فقد حاکمت 18 شخصاً وقضت ببراءة 17 منهم هم من ضباط الجيش والشرطة في أندونيسيا، وأدانت شخصاً واحداً فقط هو زعيم الميليشيا التيمورية. وفي عام 2005 أنشئت (لجنة مشتركة أندونيسية

¹ هذا الموجز يعتمد على تقرير (ستيجال: التقرير النهائي للجنة القبول والحقيقة والمصالحة في تيمور ليستي) وعلى تقرير ("الجنس والتعويضات في تيمور الشرقية" من وضع مدير قسم اندونيسيا بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية جالو وانديتا، ومعه كارين كامبل نيلسون، ومانويل لونج بيريرا)، وهو جزء من المنشور بعنوان "ماذا حدث للنساء: الجنس وتعويضات انتهاك حقوق الانسان"، وعلى التقارير السنوية لسكرتارية لجنة الحقيقة والمصالحة.

تيمورية للحقيقة والصدقاة). ولكنها فقدت مصداقيتها بسبب توصيتها بالعفو العام عن مرتكبي الانتهاكات، وكذلك لأن قانونها نص بصراحة على أن تلك اللجنة لن تقرر أي محاكمات.

كما أن الجهود الرامية إلى منح تعويض لضحايا الاحتلال الاندونيسي لم تتقدم تقدماً ملحوظاً. فقد أوصت لجنة الحقيقة والمصالحة بمجموعة من اجراءات التعويض في تقريرها الأول، ولكن الحكومة لم تنفذ تلك التوصيات. وفي مضمار نشاط اللجنة من أجل الكشف عن الحقيقة والمصالحة فقد وضعت برنامجاً للتعويض العاجل يستمد موارده المالية من برنامج اجتماعي منفصل تديره وزارة الداخلية، بمعونة من البنك الدولي وقد توقف هذا البرنامج عندما أصدرت لجنة الحقيقة والمصالحة تقريرها النهائي في 2004. وحتى الآن لم يحصل الضحايا على أي نوع من أنواع التعويض.

برنامج التعويض العاجل

<u>المنشأ</u>	عندما أوشك نشاط الكشف عن الحقيقة والمصالحة الاجتماعية على الانتهاء ضمت لجنة الحقيقة والمصالحة قسم (القبول) و (معامنة الضحايا) إلى الوحدة المسؤولة عن تنفيذ (برنامج التعويض العاجل).
<u>الإطار الزمني</u>	تم تنفيذ هذا البرنامج من ديسمبر/كانون الأول 2003 حتى مارس/آذار 2004.
<u>إطار المؤسسات</u>	كان قسم (معامنة الضحايا) أحد الأقسام الأربعة التي تتكون منها لجنة الحقيقة والمصالحة. ومع استمرار العمل في قسم الكشف عن الحقيقة قام قسم (معامنة الضحايا) بتنفيذ (برنامج التعويض العاجل) عن طريق فريق خاص للعمل.
<u>الأهلية والاستحقاق</u>	أعطى فريق العمل الخاص ببرنامج التعويض العاجل أولوية لضحايا الانتهاكات التي أسفرت عن معاناة شديدة ومستمرة، وخاصة الضحايا المستضعفين والمحرومين، والأرامل والنساء المعوقات وغيرهم ممن حلت بهم إصابات خطيرة. وهكذا كان على رأس قائمة المستحقين ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان (مثل الاغتصاب والسجن والتعذيب)، و غيرهم ممن قتل أو اختفى أفراد من عائلاتهم. ولكن الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة مساكنهم أو دمرت بيوتهم فلم يشملهم هذا البرنامج لأنهم كانوا يمثلون نسبة كبيرة من السكان.
<u>الإجراءات</u>	استخدمت لجنة الحقيقة والمصالحة وسائلها من أجل تحديد الأشخاص الذين يستحقون التعويض، وهؤلاء ممن قدموا البيانات المطلوبة إلى اللجنة. ثم قامت فرق المناطق المختلفة بتحديد عدد الأشخاص في كل حي، يتراوح عددهم بين 10 و 15 شخصاً تنطبق عليهم الشروط. وقام موظفو قسم (معامنة الضحايا) بزيارة منازل الضحايا الذين حددتهم فرق جمع البيانات. وبعد الزيارة كان أعضاء تلك الفرق، بالاشتراك مع الأعضاء الاقليمية للجنة، يراجعون البيانات ويتخذون قرارات حول تقديم أسماء المرشحين إلى المكتب القومي. وضعت لجنة الحقيقة والمصالحة معايير خاصة لمساعدة أعضاء تلك الفرق في تحديد الأشخاص الأشد احتياجاً، ومنها: 1. أن تكون درجة الاحتياج شديدة. 2. أن يكون الشخص في حالة ضعف واضحة. 3. ألا تتوفر وسائل الإحالة أو يصعب التوصل إليها.

<p>4. أن تكون الحاجة مرتبطة بانتهاك معين من انتهاكات حقوق الانسان.</p> <p>5. أن تكون الحاجة العاجلة واضحة.</p> <p>6. إذا كانت المعونة المطلوبة ستعود بالمساعدة على ذلك الشخص.</p> <p>وجمعت كل أسماء الأشخاص الذين يرى أنهم مستحقون، وقام قسم معونة الضحايا بعملية تقييم وأشرف على توزيع التعويضات والخدمات المالية لهم. وفي معظم الحالات كان هؤلاء الأشخاص الذين تقدمهم الفرق المختلفة يتم قبولهم.</p>	
<p>وفي النهاية حددت لجنة برنامج التعويض العاجل 712 ضحية وتمت مساعدتهم للحصول على مختلف الخدمات ومنح كل منهم 200 دولار أمريكي، وفي بعض الأحيان قدمت لهم فرصة للإشتراك في ورشات عمل لإزالة آثار الانتهاك وجلسات استماع عمومية نظمتها لجنة الحقيقة والمصالحة. وقامت هذه اللجنة أيضاً بالإشتراك مع الهيئات غير الحكومية، بتنظيم عدد من المشاريع التي وضعت لمعرفة مدى تأثير الاجراءات الجماعية للتعويضات العاجلة في المجتمعات التي تعاني من آثار جسيمة للانتهاك.</p> <p>وكان التعويض المالي هو نفسه لجميع الضحايا دون اعتبار لعدد الأعضاء الذين يعتمدون على كل ضحية من الضحايا أو على مدى شدة الأذى الذي لحق به. وقد استخدم معظم المستفيدين هذا التعويض المالي في دفع نفقات العلاج الطبي بما في ذلك ثمن الدواء وتكاليف النقل، أو دفع مصاريف التعليم للأطفال أو تغطية مصاريف بدء القيام بنشاط يعود عليهم بدخل وآخرون استخدموا التعويض في اصلاح بيوتهم أو شراء الطعام والاحتياجات الأساسية الأخرى. وفي نهاية نشاط اللجنة كانت قد قدمت تعويضات عاجلة على هيئة مبلغ نقدي إلى 516 رجلاً (يمثلون 73 بالمئة) و 196 امرأة (يمثلون 23 بالمئة).</p>	<p><u>المنافع والضحايا</u></p>
<p>وكان التعويض المالي هو نفسه لجميع الضحايا دون اعتبار لعدد الأعضاء الذين يعتمدون على كل ضحية من الضحايا أو على مدى شدة الأذى الذي لحق به. وقد استخدم معظم المستفيدين هذا التعويض المالي في دفع نفقات العلاج الطبي بما في ذلك ثمن الدواء وتكاليف النقل، أو دفع مصاريف التعليم للأطفال أو تغطية مصاريف بدء القيام بنشاط يعود عليهم بدخل وآخرون استخدموا التعويض في اصلاح بيوتهم أو شراء الطعام والاحتياجات الأساسية الأخرى. وفي نهاية نشاط اللجنة كانت قد قدمت تعويضات عاجلة على هيئة مبلغ نقدي إلى 516 رجلاً (يمثلون 73 بالمئة) و 196 امرأة (يمثلون 23 بالمئة).</p>	<p><u>التمويل</u></p>
<p>من المفيد أن ندرس الأسباب السياسية والاقتصادية لتنفيذ التعويض العاجل في نفس الوقت الذي يجري فيه العمل على كشف الحقيقة. ويمكن المقارنة بين لجنة برنامج التعويض العاجل، وبرنامج التعويض المؤقت الذي اتبع في جنوب افريقيا. ففي هاتين الحالتين كانت لجنة الحقيقة هي التي أعدت ونفذت برنامج التعويض. ومن الواضح أن هناك صعوبات مالية وإدارية ألى جانب القيود الزمنية إذا قامت لجنة للحقيقة أيضاً بتنفيذ برنامج التعويض، مما يؤدي إلى الشعور باليأس أو بالأمل الكاذب لدى الضحايا والمستفيدين. ومن جهة أخرى، فإذا توفرت مؤسسة لها سلطة التوصية بمنح التعويض، فإن هذا قد يساعد على وضع توصيات واقعية، شاملة، ويمكن تنفيذها.</p> <p>وفي جنوب افريقيا، كما في تيمور، كان المستفيدون من التعويض العاجل هم الذين اشتركوا في عملية الكشف عن الحقيقة. وهذا ما يؤدي إلى اسبعاد عدد كبير من الضحايا عليهم أن ينتظروا تنفيذ برنامج تعويض يكون أكثر شمولية. وعندما لا يتم تنفيذ توصيات التعويض (كما حدث في تيمور وفي جنوب افريقيا) فإن هذا</p>	<p><u>تعليق / تحليل</u></p>

سيؤدي إلى ايجاد ثغرة.	
ولوحظ أيضاً أن برنامج التعويض العاجل في تيمور لم ينطبق على عدد كبير من النساء الضحايا لأنه كان يعتمد فقط على عملية إعطاء بيانات خاصة وهذا قد أتاح الفرصة لعدد أكبر من الرجال.	

برنامج التعويضات التي أوصى بها تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة

<u>المنشأ</u>	<p>أوصت لجنة الحقيقة والمصالحة في تقريرها النهائي أن تضع الحكومة برنامجاً للتعويض يكون تحت إدارة وكالة قومية للتعويضات.</p> <p>أولاً: طلبت اللجنة من الحكومة أن تقدم تعويضات لجميع الضحايا من الطرفين المتنازعين.</p> <p>ثانياً: قدمت اللجنة برنامجاً للتعويض يقوم على خمسة مبادئ:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الجدوى • سهولة التوصل • التنفيذ • الجنس • الأولوية طبقاً للحاجة <p>وتسعى التعويضات إلى "أصلاح الضرر الذي لحق بحياة الضحايا، على قدر الإمكان، عن طريق خدمات اجتماعية للضحايا الضعفاء، وإجراءات رمزية وجماعية للاعتراف وتكريم الضحايا الذين عانوا في الماضي من الانتهاكات".</p> <p>وأخيراً، أوصت لجنة الحقيقة والمصالحة بتخصيص نسبة لا تقل عن 50 بالمائة من الموارد المقررة للتعويض تكون لصالح النساء المستحقات.</p>
<u>المستحقون</u>	<p>أوصت اللجنة بأن يبدأ برنامج التعويض باعداد قائمة بأسماء أولئك الذين حضروا أمام اللجنة. وأوصت بأن تكون الأولوية لمن هم أشد ضعفاً بين أولئك الضحايا الذين لا يزالون يعانون من تأثير الانتهاكات الجسدية لحقوق الانسان، وهم ضحايا التعذيب، ضحايا الإعاقات العقلية والبدنية، ضحايا الانتهاك الجنسي، الأراامل وأطفال الأمهات الوحيدات ممن عانوا من وطأة الصراع، المجتمعات التي عانت من انتهاكات حقوق الانسان على نطاق واسع، والتي تضم أعداداً كبيرة من الضحايا.</p>
<u>فترة تقديم الطلبات</u>	<p>قررت اللجنة منح مدة قدرها سنتان لتحديد هوية المزيد من الأشخاص المستحقين للتعويض، بالإضافة إلى من تم تحديد هويتهم، وذلك لكي تضمن ضم أكبر عدد من المحتاجين الذين لم يتمكنوا من الحضور أمام اللجنة.</p>
<u>الاجراءات</u>	<p>يتم إعداد الرسائل التي تكفل اتمام البرنامج بالاستشارة مع الضحايا وجماعاتهم.</p>
<u>المساعدات المقدمة</u>	<p>أوصت اللجنة القيام بالتأهيل عن طريق الرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية والاجراءات الرمزية بالاستشارة مع الضحايا، بما في ذلك إحياء الذكرى وإقامة النصب التذكارية وإخراج الجثث وإعادة دفنها أو إعداد المقابر وتكريمها.</p>

<p>وأوصت أيضاً بالمعونة المادية لضحايا بما في ذلك:</p> <p>للأمهات الوحيدات وضحايا الانتهاك الجنسي والأرامل: يقدم البرنامج منحاً دراسية لأبنائهن حتى سن الثامنة عشرة، ويشمل هذا المصروفات المدرسية وغيرها من التكاليف، وتشرف عليها الوكالات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية على مستوى المناطق.</p> <p>للأرامل وضحايا الإنتهاك الجنسي (وليس لديهم أطفال) وللمعوقين وضحايا التعذيب، بما في ذلك من خدمات التأهيل وتدريب المهارات والحصول على الحد الأدنى من خدمات المعيشة.</p> <p>للمجتمعات التي عانت من الانتهاكات مع ضرورة تقديم طلبات جماعية للتعويض: تتضمن المساعدات ورش عمل للعلاج من آثارها، وإتاحة أنشطة مثل المسرح والفنون التشكيلية والموسيقى والصلاة. ومن المعايير المطلوبة توفر التوازن بين الجنسين.</p>	
<p>أوصت اللجنة بأن يستمر البرنامج لمدة خمس سنوات مع احتمال زيادتها إن لزم الأمر. كما أوصت بأن يستمر برنامج المنح الدراسية حتى يبلغ آخر الأبناء المستحقين سن الثامنة عشرة، أي حتى عام 2017.</p>	<p><u>المدة المقررة للإعانة</u></p>
<p>ذكرت اللجنة أنه ينبغي أن تتحمل أندونيسيا جزءاً كبيراً من التكاليف، وذلك لأنها الدولة التي احتلت تيمور وارتكبت معظم الانتهاكات، ولهذا فعليها أكبر مسؤولية معنوية وقانونية لإصلاح الضرر.</p> <p>وأوصت اللجنة أن يتم تمويل برنامج التعويض على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● حصة ثابتة مأخوذة من ميزانية تيمور ليستي. ● تعويضات تقدمها أندونيسيا رسمياً. ● تعويضات تقدمها الشركات الأندونيسية بما فيها الشركات التي تملكها الدولة وغيرها من الشركات الدولية ومتعددة الجنسيات التي استقادت من الحرب والاحتلال. ● تعويضات من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ● مساهمات من الحكومات التي قدمت معونات عسكرية وأسلحة وتدريباً لحكومة اندونيسيا أثناء الإحتلال والشركات التي استقادت من بيع أسلحة لأندونيسيا. ● مساهمات من الحكومات والوكالات الدولية والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني إلى جانب أرصدة خاصة لضحايا انتهاكات حقوق الانسان مثل أرصدة الأمم المتحدة لضحايا التعذيب. 	<p><u>تمويل البرنامج</u></p>